الألمان ومشروع السد العالى (*)

أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة

الملخص

وجدت فكرة تشييد سد جديد عالٍ فى جنوب أسوان استحسانًا قويّ لدى حكومة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بعد أن كانت تتردد صداها على فترات زمنية متتالية. كما وجدت حكومة ثورة يوليو فى فكرة مشروع السد فتحًا كبيرًا فى نجاح خططها للتنمية الشاملة، التى تطلعت لتنفيذها فى أنحاء مصر. إلا أن فكرة مشروع السد العالى الجديد تحولت على الفور من فكرة اقتصادية زراعية إلى مناكفة سياسية خشنة بين مصر والدول الغربية، ثم موضوع للتنافس بين الشرق والغرب فى ظل الحرب الباردة، التى كانت مشتعلة آنذاك.

ومنذ وقت مبكر من القرن التاسع عشر كان للألمان اهتمامٌ كبيرٌ بمياه نهر النيل، وكانت لديهم أفكار بناءة ومقترحات، من أجل تحسين استفادة المصريين من مياه النهر. وعرض عدد من الرحالة الألمان، ممن زاروا مصر طوال القرن التاسع عشر، بعضًا من هذه المقترحات على الحكومات المصرية. وفى عام ١٩٥٣ تولت إحدى الشركات الألمانية الغربية وضع التصميمات الهندسية لبناء السد العالى، وعبرت كبرى القوى الغربية عن استعدادها لتقديم قروض مالية تساعد على تشييد السد العالى. إلا أن الخلافات السياسية العميقة بين مصر وكبرى الدول الغربية أدت إلى تراجع هذه الدول عن تمويل السد.

وكانت مصر تتطلع إلى أن تتولى ألمانيا الاتحادية تشييد السد، ولهذا الغرض تواصلت الحكومة المصرية مع الحكومة الألمانية عام ١٩٥٥، ولكن الضغوط الأمريكية أدت إلى رفض الحكومة الألمانية الاتحادية تنفيذ مشروع السد، مما دفع الحكومة المصرية إلى تأميم قناة السويس لحاجتها لعائدات القناة فى تشييد السد العالى. وقد ترتب على هذا عدوان ثلاثى على مصر، والذى خرجت مصر منه تحت قيادة جمال عبد الناصر أقوى مما

(*) **مجلة المؤرخ المصرى، عدد يوليو ٢٠٢٣، العدد الثالث والستون.**

كانت قبل ذلك العدوان. وفى عام ١٩٥٨ تولى الاتحاد السوفيتى [سابقًا] تشييد السد العالى بعد أن أُدخلت بعض التعديلات على الرسومات الهندسية، التى أعدتها الشركة الألمانية عام ١٩٥٣.

وعلى الرغم من تراجع ألمانيا الاتحادية عن تشييد السد العالى، إلا أن العلاقات المصرية الألمانية تطورت تطورًا كبيرًا فى كافة الأصعدة الاقتصادية والثقافية، وذلك لأسباب ودوافع عديدة، تكشف عنها فحوى هذه الدراسة .

Abstract :

The idea of constructing a new high dam in the south of Aswan was strongly appreciated by the government of the July 23, 1952 revolution, after it had been resonating at successive periods of time. The government of the July Revolution also found in the idea of the dam project a major breakthrough in the success of its comprehensive development plans, which it aspired to implement throughout Egypt. However, the idea of the new High Dam project immediately transformed from an agricultural economic idea into a rough political rivalry between Egypt and Western countries, and then a subject of competition between East and West in light of the Cold War, which was raging at the time.

Since the early nineteenth century, the Germans had a great interest in the waters of the Nile River, and they had constructive ideas and proposals, in order to improve the Egyptians' benefit from the river waters. A number of German travelers who visited Egypt throughout the nineteenth century presented a number of these proposals to the Egyptian governments. In 1953, a West German company assumed engineering designs for the construction of the High Dam, and major Western powers expressed their willingness to provide financial loans to help in the construction of the High Dam. However, the deep political differences between Egypt and major Western countries led to the retreat of these countries from financing the dam. Egypt was looking forward to federal Germany taking over the construction of the dam, and for this purpose the Egyptian government communicated with the German government in 1955, but American pressure led to the refusal of the German federal government to implement the dam project, which prompted the Egyptian government to nationalize the Suez Canal because it needed the revenues of the canal in the construction of the High Dam. This resulted in a tripartite aggression against Egypt, from which Egypt

emerged under the leadership of Gamal Abdel Nasser stronger than it was before that aggression. In 1958 the Soviet Union [formerly] undertook the construction of the High Dam after some modifications were made to the engineering drawings prepared by the German company in 1953.

Despite Germany's retreat from the construction of the High Dam, the Egyptian-German relations have developed greatly in all economic and cultural fields, for many reasons and motives, revealed by the content of this study.

الدراسة:

فكرة مشروع السد العالى

تعود فكرة بناء سد عالى ينظم تدفق مياه النيل إلى فترات زمنية سابقة، وفى عهد الخديو عباس حلمى الثانى بدأت الحكومة المصرية فى عام ١٩٠٦ تشييد سد أسوان. الا أن هذا السد لم يلبِّ حاجة مصر تمامًا، ولذا عادت الفكرة للظهور بقوة منذ قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، ومع توجه الدولة المصرية نحو التنمية الشاملة فى أعقاب نجاحها. وتقدم المهندس المصري [اليوناني الأصل] أدريان دانينوس فى عام ١٩٥٣ إلى مجلس قيادة الثورة بمشروع لتشييد سد جديد وعالي فى جنوب أسوان، لحجز مياه النيل، وتخزينها للاستفادة منها فى الزراعة، وحماية البلدات المصرية من الفيضان، وتوليد طاقة كهربائية منه.

وبناءً على طلب حكومة الثورة، تولت على الفور مجموعة شركات هوخ تيف إسن الألمانية Hoch – Tief Essen فى عام ١٩٥٣ وضع التصميم النهائى لمشروع هذا السد الجديد، على أمل أن تتولى تنفيذه. وترتب على ذلك أن تقدم البنك الدولي عام ١٩٥٥ بعرض تمويل بناء هذا السد بما يساوي ربع تكاليف السد، كما عرضت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فى نفس ذلك العام استعدادهما لتقديم قرضين للحكومة المصرية لتمويل إنشاء السد العالى.

لكن سُحِبَت كل هذه العروض في العام التالي لما وصف بأنه "ضغوط استعمارية". ولذا وُقِّعَت فى عام ١٩٥٨ اتفاقية بين روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقا) ومصر، لإقراض مصر ٤٠٠ مليون روبل لتنفيذ المرحلة الأولي من

السد، وفي العام التالي ١٩٥٩ وُقِّعَت اتفاقية توزيع مياه خزان السد بين مصر والسودان.

أهمية السد العالى لمصر

ومن الجدير بالذكر أن فيضان النيل كان قبل بناء السد يغمر مصر، وفي بعض السنوات، حين يزيد منسوب هذا الفيضان، كان يترتب عليه تلف المحاصيل الزراعية وغرق البلدان المصرية الواقعة على ضفافه، وفي سنوات أخرى حين ينخفض منسوبه وتقل المياه، كانت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية تبور تمامًا.

ومن نافلة القول: أن مصر شهدت قبل بناء السد فيضانات عارمة في بعض السنوات، كان أشدها فى التاريخ الحديث فيضان عام ١٨٨٧، وبلغ إيراد مصر من المياه حينها نحو ١٥٠ مليار متر مكعب من المياه، وحمل النهر جثث كثير من الضحايا حتى المصب.

وقد أقيمت مشروعات التخزين السنوي للمياه، مثل خزان أسوان وخزان جبل الأولياء على النيل للتحكم فى إيراد النهر المتغير، كما أُقيمت القناطر لتنظيم الري على طول مجرى النهر، ولكن جميعها لم تكن كافية لتحقيق الهدف المرجو.

ومن هنا أصبح من الضرورة بناء السد العالى، الذى حمى مصر من أشد الفترات جفافا في العصر الحديث من ١٩٨١ حتى ١٩٨٧. ويعد السد العالي هو حصن الأمان أمام فيضانات النيل التي اعتادت أن تدمر الأخضر واليابس، وحمى مصر من فيضان ١٩٨٨، و١٩٩٨، و٢٠٠٠، و٢٠٠١ على سبيل المثال، وهو الذي حمى مصر من التخزين الأول والثاني والثالث في سد النهضة الإثيوبى. من ناحية أخرى أحدث السد نقلة نوعية كبيرة في التنمية في مصر، حيث نقلها من الزراعة الموسمية إلى الزراعة الدائمة، وحماها من أضرار الفيضانات كما سبق الذكر، وأسهم في استصلاح وزيادة مساحة الأراضي الزراعية، ويعد من أهم إنجازات الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر.

وطبقًا لبيانات وزارة الموارد المائية فى مصر تكلف تشييد السد العالي ٥٠٠ مليون جنيه مصري (١,٥٠٠ مليون دولار) آنذاك، وقد غطى السد تكاليفه في أقل من عام ونصف، حيث بلغ العائد الزراعي في العام التالى على سبيل المثال حوالى ٣٠٠ مليون جنيه، وحوالى ١٠٠ مليون جنيه أخرى من الكهرباء، كما أن نعمة الأمان من الفيضان التي حققها السد لا تقدر بمال.

ومن المعروف أنه في التاسع يناير من عام ١٩٦٠ فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر، بدأ تشييد السد العالى. وفي ١٥ يناير من عام ١٩٧١، أُحْتُفِل بافتتاح السد العالي فى عهد الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات.

مصادر الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المصادر المصرية والألمانية في آن واحد، فقد أُتيح للباحث فى إثناء إعداده لرسالة الدكتوراه فى جامعة إسن بألمانيا الاتحادية عام ١٩٨٣ فرصة الاطلاع على محتويات أرشيف وزارة الخارجية الألمانية فى بون، وكذلك أرشيف وزارة الخارجية المصرية بمقره آنذاك فى مجلس الوزراء بالقاهرة. كما أجرى الباحث مقابلات مع شخصيات مصرية، لعبت دورًا مهمًّا أثناء الفترة الزمنية محور الدراسة، مثل: السيد حسن إبراهيم نائب رئيس الجمهورية السابق، والسفير عمر سري سفير مصر السابق في بون، والسفير سعد الدين الفطاطري أول سفير لمصر في برلين الشرقية، والكاتب الصحفى المعروف محمد حسنين هيكل. هذا علاوة على اعتماد الدراسة على العديد من مصادر ومراجع الجانب الألماني سواء الرسمية، أو غير الرسمية منها، بالإضافة إلى مذكرات كبار الساسة الألمان، ومذكرات عدد من الرحالة الألمان، الذين زاروا مصر فى القرن التاسع عشر، وكذلك الصحافة الألمانية(*).

جذور اهتمام الألمان بمياه نهر النيل:

من اللافت للنظر اهتمام الألمان بنهر النيل ومياهه منذ وقت مُبكر. ففى عام ١٨١٠ جاء الرحالة الألمانى أولريش جاسبر سيتزن (Ulrich Jasper Seetzen ١٧٦٧ . ١٨١١) إلى مصر.

وخلال فترة تواجد هذا الرحالة بالقاهرة، اقترح فكرة مبتكرة لحل أزمة شُح مياه الشرب فى مدينة القاهرة، عندما وجد أن نهر النيل يمد السكان بمياه الشرب دون معاناة كبيرة خلال أشهر الفيضان، فى حين يعانى هؤلاء السكان اشد المعاناة فى تدبير احتياجاتهم من هذه المياه خلال فترة انحسار مياه النيل، وجفاف معظم الخلجان المتفرعة منه والتى تخترق مدينة القاهرة، سواء بجلب هذه المياه من النيل المنحسر نفسه أو من الآبار العميقة والبعيدة عن متناول السكان، الآمر الذى يؤدى إلى رفع أسعار هذه المياه، وعجز معظم هؤلاء السكان عن تدبير احتياجاتهم منه، والاكتفاء بشراء مياه للشرب فقط، دون باقى الاحتياجات الصحية والنظافة العامة الأخرى، مما يترتب عليه انتشار الأوبئة والأمراض بين السكان، حسب تفسيره.

وفى هذا الصدد، اقترح سيتزن على حكومة الباشا تأسيس [ولأول مرة] شبكة لإمداد السكان فى أحياء القاهرة بمياه الشرب بصفة دائمة، وأيضًا شبكة صرف صحى لهؤلاء السكان(١) (*).

وحدد سيتزن فى مذكراته مسار شبكة خطوط المياه المقترحة منه فى القاهرة، لتبدأ من فم الخليج وتعتمد على نفس السواقى المتواجدة هناك، والتى وترفع المياه من نهر النيل لتمد القلعة بالمياه من فوق مجرى العيون، وأن يُمَد أمبوب رئيس سميك من الفخار من الساقية الواقعة على شاطئ نهر النيل، ومنه تتفرع أنابيب أصغر فى مسار منحدر مع شواطئ الخلجان التى تتخلل القاهرة، وبذلك تمد خطوط المياه هذه المصنوعة من الفخار أحياء المدينة فى مواقع محددة وقريبة من التجمعات السكانية باحتياجاتها من المياه الصالحة للشرب.

كما نصح سيتزن حكومة الباشا فى اقتراح ثان له بالاستفادة من أعماق هذه الخلجان بمد شبكة صرف صحى خلالها فى مدينة القاهرة أيضًا، وتكون وموازية لخطوط مياه الشرب، وبعد ذلك تُرْدَم وتُسَوَّى هذه الخلجان لتصبح شوارع ممهدة وصالحة لاستخدام سكان المدينة(٢).

وفى عام ١٨٣٧ جاء إلى مصر رحالة ألمانى آخر وهو الأمير هرمان فون بوكلر - موسكاو (Hermann von Pückler- Muskau ١٧٨٥-١٨٧١)،

وأشاد بالسدود التى أمر محمد على بتشييدها لحماية شوارع مدينة القاهرة وبيوتها من فيضان النيل، بعد أن كانت هذه الشوارع من قبل تتحول إلى بحيرات آسنه، ومصدر لكثير من الأمراض، وتملأ مداخل البيوت بالأوحال، على حد تعبيره.

وأكد بوكلر أن بيوت القاهرة أصبحت بفضل هذه السدود فى مأمن من الفيضانات، كما لاحظ بوكلر أن عملية تجفيف عدد من القنوات تجرى على قدم وساق، من أجل إنشاء شوارع واسعة جديدة، والتى بلغ عرض بعضها مائة قدم، وعلى جانبى بعض هذه الشوارع شُيدت فى الآونة الأخيرة [النصف الثانى من عام ١٨٣٧] القصور الحديثة وذات العمارة الشرقية الرائعة. ولكنه وجد أن تلك السدود غير كافية لحماية المدن المصرية من خطر الفيضان، واقترح هذا الرحالة على محمد على أن يبحث عن حلٍّ جذريٍّ لهذه المشكلة.

ويبدو أن محمد على فكر جيدًا فيما أقترحه الأمير بوكلر. إذ يذكر الأمير فى مذكراته أيضًا أنه قام بناءً على طلب محمد على برحلة فى أقصى جنوب السودان، من أجل اكتشاف ودراسة منابع النيل، والبحث عن أفضل السبل لشق قنوات فى هذه المنابع؛ لكى تزيد من تدفق المياه إلى مصر خلال فصل الشتاء، حتى يمكن التوسع فى زراعة المحاصيل الزراعية طوال العام.

ويقول بوكلر فى كتابه أيضًا أنه ومن جنوب السودان أرسل إلى محمد على عدة مقترحات، وخطة محددة بهذا الشأن مصحوبة بخريطة مفصلة لشق تلك القنوات فى منابع نهر النيل، وجرت بينهما خلال فترة وجوده فى منطقة أعالى النيل مراسلات بخصوص تحسين تدفق مياه النيل إلى مصر والوضع فى السودان بصفة عامة. ولكن بوكلر أردف هنا عند مراجعة كتابه فى بروسيا وقبل نشره قائلًا: "إن انكسار مصر عام ١٨٤٠/١٨٤١ أوقف كل تلك التطلعات"(٣).

ومن مذكرات ولى عهد بروسيا وعنوانها: " مذكرات رحلتى إلى المشرق عام ١٨٦٩ "، تقرير ولى العهد البروسى فريدريش فيلهلم عن رحلته لافتتاح قناة السويس، تحرير هانس روتهفيلس، دار نشر بروبيلين، ألمانيا الاتحادية،

توبنجن ١٩٧١.

Tagebuch meiner Reise nach dem Morgenlande
1869.Bericht des preußischen Kronprinzen Friedrich Wilhelm
über seine Reise zur Einweihung des Suez-Kanals.
Herausgegeben von Hans Rothfels,Propyläen,Tübingen 1971.

نجد أنه انتقد حكومة الخديوى إسماعيل لوجود مساحات واسعة من الأراضى الخصبة والقريبة من مياه النيل غير المُستغلة فى الزراعة. وانتقد أيضًا تقاعس الحكومة المصرية عن تنفيذ فكرة [خيالية من وجهة نظرنا] فى ذلك الوقت وتخدم هدفًا واحدًا، وهو ما قال عنه: "مشروع إنشاء سد فى الجنوب ينقى مياه النيل من نسبة شوائب الطمى العالية".

وأضاف فى هذا الصدد فى مذكراته قوله: "هذا يحتاج لاختراع مُبتكر، وقرار حاسم، لحجز هذا اللون البنى [الطمى] عن تلك المياه الشبيهة بالقهوة بعد إضافة اللبن عليها، حتى يشرب أبناء هذه البلاد مياهًا خالية من تلك الشوائب وهذا الغرين ". وشبه ولى العهد مياه النيل بحالتها هذه بالمياه المنحدرة من الجبال فى بلاده بروسيا عند هطول الأمطار الغزيرة.

ونحن نرى فى مقترح ولى العهد البروسى، الذى دعا فيه إلى بناء سد فى الجنوب لتنقية مياه النيل من الشوائب العالقة، من منظور أشمل وأعم، ومن منطلق أن هذا السد لا بد وأن فيه مآرب أخرى، منها على أقل تقدير حماية البلدان المصرية من فيضان النيل، وهى أحد أهم أهداف إنشاء سد أسوان والسد العالى فيما بعد.

ألمانيا المعاصرة ومشروع السد العالى

لدراسة الموقف الألماني المعاصر من مشروع السد العالى وأزمة السويس التى ترتبت عليه، علينا أولا أن نتعرف على موقع ألمانيا الاتحادية منذ تأسيسها عام ١٩٤٩ داخل الخريطة السياسية للكتلة الغربية من حيث القدرات والإمكانات والأدوار التي وزعت على أعضاء هذه الكتلة خلال حقبة الخمسينيات والستينيات .. فمن خلال النظر إلى الاستراتيجية العامة لمعسكر

التحالف الغربي يمكن لنا من قبيل التبسيط أن نقسم موقف دول هذا التحالف – خلال نفس الحقبة – من مصر إلى ثلاث مجموعات.

المجموعة الأولى: مجموعة دول رئيسية، وهي القوى الفعالة والمؤثرة في السياسة الغربية، وتشمل بالترتيب حسب درجة عنف إجراءاتها ضد مصر كل من: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه القوى كانت تخطط فيما بينها لإزاحة جمال عبد الناصر من على مسرح السياسة في مصر، كما أنها كانت على اتصال وثيق فيما بينها لتبادل المشورة حول تنفيذ خططها الاستراتيجية تجاه مصر، وتتولى في نفس الوقت توزيع الأدوار على باقي حلفائها.

المجموعة الثانية : مجموعة دول مساندة، وهي القوى المعاونة والمتجاوبة مع خطط المجموعة الأولى وتشمل بالترتيب حسب درجة مساندتها وقدراتها كلاً من: ألمانيا الاتحادية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا والدانمارك، وهذه الدول كانت تتلقى التوجيهات السياسية من دول المجموعة الرئيسية، ويحدد لكل منها الدور المساعد في إنجاح خطط الغرب حيث يُلَقَّن لها قبل تنفيذ تلك الخطط.

المجموعة الثالثة: هي مجموعة دول ثانوية، وهي الدول الجانبية أو الهامشية لمجموعة الكتلة الغربية، وكان لا يسند إليها أية أدوار، كما كانت تتعرف على تطورات الموقف بين القوى الأوربية ومصر عن طريق وكالات الأنباء، وتشمل هذه المجموعة، النمسا وإسبانيا والبرتغال وبعض دول البلقان والدول الاسكندنافية.. وكان لا يعول عليها كثيرا، وإن كانت بحكم وقوعها تحت المظلة العسكرية للغرب تعلن باستمرار تأييدها الضمني لسياسته تجاه مصر.

***

من ناحية أخرى، يمكن لنا أن نحدد ملامح ثلاث مراحل من تطور علاقة مصر مع القوى الغربية خلال حقبة الخمسينيات والستينيات الزمنية.

المرحلة الأولى : هي مرحلة الاحتواء والحوار ١٩٥٢–١٩٥٤، وخلالها حاولت القوى الغربية بشتى الطرق إقناع مصر بالانضمام إلى أحلافه

العسكرية والسياسية، أو على الأقل تحجيم خطورة نهجها السياسي التحرري على المصالح الغربية في الشرق الأوسط والعالم الثالث.

المرحلة الثانية: هي مرحلة المقاطعة والتصدي ١٩٥٤–١٩٥٦ وفي هذه المرحلة اتجهت علاقة مصر مع القوى الغربية العظمى نحو منعطف خطير لاختلاف وجهات النظر وتباين المواقف من خلال وسائل الإعلام، وبدأ كل من الجانبين يتخذ بعض الخطوات العملية لتهديد مصالح الطرف الآخر وتصعيد الخلاف معه.

المرحلة الثالثة : هي مرحلة الصدام والمواجهة ١٩٥٦–١٩٦٧ وفيها أصبحت العلاقة بين القوى الغربية ومصر عدائية بدرجة كبيرة. ولجأ الغرب إلى تنفيذ عدة خطط للقضاء على شخص عبد الناصر كما شهدت هذه المرحلة الثالثة مواجهات خطيرة، تمثلت في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ على مصر وانفصال الوحدة المصرية – السورية عام ١٩٦١ والهجوم الإسرائيلي عام ١٩٦٧.

وفي الحقيقة، فإن العلاقات المصرية الألمانية عانت كثيرا رغم أنف الجانبين المصري أو الألماني بشكل أو بآخر، كما ارتبكت مرات عدة من جراء تعقيدات السياسة الدولية خلال فترة الحرب الباردة بين الغرب والشرق .. فكانت ألمانيا الاتحادية خلال تلك الفترة – كإحدى نتائج الحرب العالمية الثانية – تقع على رأس الدول التي كان عليها أن تلعب بالضرورة [ومازالت] دورًا قويًّا في إنجاح مختلف خطط الغرب الاستراتيجية بكافة السبل العسكرية والسياسية والاقتصادية، في أنحاء متفرقة من العالم بصفة عامة، وتجاه منطقة الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة، وذلك خلال المراحل الزمنية الثلاث التي مرت بها علاقة مصر بالقوى الغربية. ولذا تأثرت العلاقات المصرية الألمانية من جانب الحكومة الألمانية بحركة المد والجزر في علاقة مصر بالقوى الغربية العظمى من ناحية، وبعقدة الذنب التي سيطرت على الألمان تجاه اليهود من ناحية أخرى أكثر مما تأثرت من جانب الحكومة المصرية.

ففي مسألة مشروع السد العالى وأزمة السويس التى ترتبت على

تطورات هذا المشروع، نلاحظ أن الحكومة المصرية حاولت أن تنأى بعلاقاتها مع ألمانيا الاتحادية بعيدا عن العواصف، متصورة بذلك أنه يمكن إبعاد العلاقات المصرية الألمانية عن تيارات السياسة الدولية أو مضاعفات العلاقة الخاصة بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل .. في حين نلاحظ أن الحكومة الألمانية من منطلق دورها المساعد لاستراتيجية الغرب في الشرق الأوسط كانت تقوم بتنفيذ ما يطلب منها بكل دقة في مرحلة الصدام بين مصر وقوى الغرب الرئيسية وذلك بتقديم المساعدات العسكرية لإسرائيل بشكل سري من ناحية وبتأييد الغرب في مسألة السد العالى وأزمة السويس بشكل علني من ناحية أخرى.

بدأ يلوح في الأفق منذ عام ١٩٥٤ احتمالات استعمال القوة من جانب القوى الغربية ضد عبد الناصر. ومنذ النصف الثاني لعام ١٩٥٦ زادت هذه الاحتمالات حتى أصبحت كما تصور الغرب ضرورة ملحة بعد أن أصبح جمال عبد الناصر الشخصية السياسية الأولى في مصر، كما تمكن بمقدرته الفائقة في الخطابة السياسية وبالإذاعة والصحافة المصرية من تجنيد الجماهير العربية بحماس منقطع النظير ضد النفوذ الغربى في العالم العربى .. وقد وجدت هذه الجماهير في شخص عبد الناصر تجسيدا حيا لتطلعاتها القومية، فانقادت إليه رغم أنف الغرب وبعض حكوماتها من المحيط إلى الخليج تحت شعار التخلص من الاستعمار.

وللقوى الغربية العظمى تدابير شبه معروفة في معاقبة من يخالفها من دول العالم الثالث في التوجه السياسي والاقتصادي، أو من يقاوم خططها الاستراتيجية. ومن وجهة نظر الغرب فقد حق على عبد الناصر أن تتخذ ضده مختلف أنواع هذه التدابير، والتي تبدأ من قطع الإمدادات العسكرية ثم الضغوط الاقتصادية المتزايدة حتى الوصول إلى التآمر لقلب نظام الحكم بالقوة، أو ضربه عسكريا.. وبالنسبة لعلاقة عبد الناصر بقوى الغرب كانت هناك أفعال وردود أفعال متبادلة بين الطرفين ساعدت على زيادة حدة التباين بينهما على شتى المستويات.

ولعل أول تدابير معاقبة جمال عبد الناصر ما جاء في شكل امتناع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص عن إمداد مصر بحاجتها الدفاعية من السلاح، الذي ألحت في طلبه بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة في فبراير ١٩٥٥. ومن المعروف أن جمال عبد الناصر رد على هذا الموقف الأمريكي بالتوجه على الفور إلى الكتلة الشرقية المنافسة للغرب وعقد معها ما اشتهر آنذاك بصفقة الأسلحة التشيكية(٤).

ثم جاءت مرحلة الضغوط الاقتصادية؛ حيث اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق المسبق مع بريطانيا والبنك الدولي في ١٩ يوليو ١٩٥٦ قرارها بعدم تمويل مشروع السد العالي .. ومن يتتبع المفاوضات المطولة التي أجرتها مصر مع تلك القوى الغربية والبنك الدولي حول تمويل بناء السد العالي في أسوان، يلاحظ أن هذه القوى حاولت إغراء عبد الناصر ومساومته بالعدول عن مناهضة الغرب مقابل موافقتها على تمويل المشروع، فقد أعلن أكثر من مرة خلال النصف الأول من عام ١٩٥٦ في واشنطن ولندن عن الاستعداد لبناء السد العالي في حالة توقف عبد الناصر عن إثارة العالم الثالث ضد المصالح الغربية(٥).

وعندما تبين للقوى الغربية العظمي صعوبة مساومة عبد الناصر وعدم إمكانية جعله حليفا لها على أكثر تقدير أو حتى اتخاذه صديقا على أقل تقدير، صدر قرار سحب تمويل المشروع عنيفا وقاسيا ليعكس مدى نفاد صبر الغرب ورغبته الجامحة في إبعاد هذا الرجل عن المسرح السياسي في مصر. ثم أعقب ذلك وبعنف أشد وسرعة خاطفة رد جمال عبد لناصر بتأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦. وكان قرار التأميم برغم كل مبرراته الوطنية فرصة مواتية للقوى الغربية لكي تنتقل إلى مرحلة الإجراءات العسكرية، وفى مقدمتها بريطانيا وفرنسا، لإزاحة الرئيس جمال عبد الناصر.

ومن قبيل الظن القوى بأنه كان أمام عبد الناصر فرصة مواتية ليتعامل مع الغرب بشكل أفضل لو توفر لديه قدرٌ معقولٌ من الخداع السياسي المتعارف عليه في العلاقات الدولية. ويبدو أن هذا الأسلوب وفي اللحظات

الحرجة على الأقل كان كافيا لإنقاذ الموقف من التدني الذي بلغه في صيف ١٩٥٦ .. ولكن عبد الناصر وهو الشاب الممتلئ بالحيوية السياسية كان كثيرا ما يتصرف خلال تلك الفترة بمنطق العقلية الثورية ذات الطابع الشرقي!!

***

تؤكد لنا المصادر الرسمية المصرية إن البديل الأول عند عبد الناصر في حالة سحب أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي لتمويل مشروع السد العالي كان هو اللجوء لألمانيا الاتحادية وشركاتها الكبرى والشهيرة في مجال الإنشاء والتعمير لبناء المشروع .. حيث ذهب لهذا الغرض حسن إبراهيم – أحد كبار مساعدي عبد الناصر والمقربين إليه آنذاك – إلى ألمانيا الاتحادية في مهمة خاصة، وهي استطلاع رغبة بعض الشركات الألمانية في تنفيذ المشروع والتباحث مع الحكومة الألمانية حول تقديم القروض المالية له، وذلك قبيل إعلان القوى الغربية سابقة الذكر لقرار سحب تمويل بناء السد بوقت قصير، وهذا يؤكد لنا أن عبد الناصر كان من جانبه على يقين بأن تراجع تلك القوى الثلاث عن التمويل كان خطوة آتية لاريب فيها[٦]. وينفي حسن إبراهيم في حديثه الخاص لنا حول رحلته إلى ألمانيا الاتحادية أن يكون إيفاده إلى هناك في ذلك التوقيت مناورة من جانب عبد الناصر، أو أنه حاول أن يجعل مباحثاته حول بناء السد ورقة ضغط على أمريكا وبريطانيا حتى لا تقدم تلك الدول على خطوة سحب التمويل. ويؤكد حسن إبراهيم أن مصر كانت بالفعل ترغب في قيام الألمان ببناء السد العالي في أسوان لو وافقت الحكومة الألمانية على تمويل المشروع، وأن عبد الناصر كان صادقا تماما في هذه الرغبة، ثم يؤكد حسن إبراهيم ايضا ان عبد الناصر كان على بينة من استحالة استخدام ألمانيا الغربية في مناورة ضد قوى غربية اخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .. ويضيف حسن إبراهيم أن عبد الناصر أبلغه عند تكليفه بالسفر إلى ألمانيا الغربية بأن النجاح في إقناع الألمان ببناء السد العالي سوف يعد مكسبا كبيرا لمصر بالدرجة الأولى، ويعوضها عن تراجع أمريكا وبريطانيا المتوقع، حيث كان ينظر إلى الألمان على أنهم خير من يعتمد عليهم في مثل

هذه المشاريع الضخمة(٧).

ويضيف نفس المصدر أنه كانت هناك عدة قناعات مهمة من وجهة عبد الناصر دفعته لمفاتحة الحكومة الألمانية الاتحادية في القيام ببناء مشروع السد العالي .. القناعة الأولى؛ ولها أبعادها السياسية المصرية، وتتمثل في أن عبد الناصر كان لا يريد من جانبه إغلاق كافة الأبواب مع الغرب. ولجوؤه إلى ألمانيا الاتحادية يعد إشارة واضحة منه على أنه ما زال راغبا في تحسين العلاقات المصرية الغربية، حيث كان عبد الناصر يرى في قيام ألمانيا الغربية – ذلك العضو الفعال في التحالف الغربي – ببناء السد العالي حضورا غربيا لفترة طويلة في مصر . ومبعثًا للأمل في أن يساهم هذا الحضور أو الوجود الألماني بشكل أو بآخر في وقف التدهور المتزايد لعلاقة القاهرة بالقوى الغربية الكبرى. القناعة الثانية؛ ولها اعتباراتها التكنولوجية وتتمثل في عدم تحمس عبد الناصر في اللجوء إلى الكتلة الشيوعية في المجالات الهندسية وبناء السدود، فعبد الناصر الذي توجه دون تردد إلى كتلة الدول الشيوعية عندما تعلق الأمر بالسلاح عام ١٩٥٥، هو نفسه الذي لم يقدم عليهم بنفس السرعة عندما تعلق الأمر ببناء السد العالي عام ١٩٥٦ أو بعض المشاريع الاقتصادية الكبرى بعد ذلك. وهذا وأن دل على شيء إنما يدل على أن عبد الناصر كان لا يثق كثيرا في المستوى الهندسي والعلمي لدى دول الكتلة الشرقية، كما يعكس هذا رغبته القوية في الاحتفاظ بمسافة بعيدة بينه وبين الشيوعيين، وكثيرا ما كان الغرب هو الذي يجبره على تضييق هذه المسافة. أما القناعة الثالثة؛ فكانت لها مبرراتها الاقتصادية والدولية وتتلخص في أن عبد الناصر كان يتصور أن الغرب لن يسمح بترك مشروع مثل السد العالي – ذلك المشروع الذي يستغرق بناؤه عدة سنوات – من بين يديه لتتلقفه الكتلة المنافسة. كما كان عبد الناصر يتوقع أنه حتى في حالة تراجع بريطانيا وأمريكا عن تمويل المشروع فإن هذه الدول سوف تسعى بشكل غير مباشر وعن طريق طرف ثالث من معسكرها لإبقاء المشروع في دائرة المعسكر الغربي، وحتى لا يتكرر فتح المجال أمام الاقتصاد الشيوعي بعد ظهور السلاح الشيوعي في مصر .. بل إن عبد

الناصر كان يتوقع أن يدفع الغرب بإحدى دول الصف الثاني – استشف أنها ألمانيا الاتحادية – لتتولى بناء السد العالي نيابة عنه، وبذلك يُضَيَّق المجال في مصر أمام المعسكر الشيوعي. كما كان يعتقد ان توجهه إلى ألمانيا الاتحادية أنما يسهل للغرب طريق اختياره لهذه الدولة من بين دول الصف الثاني. وأما المبرر الرابع؛ فكانت له خلفياته التاريخية، فقد كانت بعض الشركات الألمانية سباقة في الاهتمام بالمشروع، وقد أجرت بالفعل دراساتها الفنية حول موقع بناء السد العالي، كما أنها كانت قد أتمت رسوماتها الهندسية المتكاملة لمشروع السد منذ عام ١٩٥٣، وكانت هذه الشركات الألمانية المتخصصة في بناء السدود ومنها مجموعة شركة هوخ – تيف إسن قد قدمت دراساتها حول المشروع للحكومة المصرية آنذاك، وحازت على تقدير وإعجاب المتخصصين المصريين وتأييد وحماس القيادة المصرية لإسناد مهمة بناء السد للألمان الغربيين. وتحقيقا لهذه الرغبة والمبررات السابقة توجه حسن إبراهيم إلى الحكومة الألمانية(٨).

***

وصل حسن إبراهيم إلى ألمانيا الاتحادية في الأول من يوليو ١٩٥٦ – أي قبل صدور قرار سحب التمويل من جانب أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي بوقت قصير – في مهمة محددة ودون إعلان مسبق عنها. وفور وصوله أجرى عدة اتصالات مكثفة وعلى أعلى المستويات مع الشركات الألمانية صاحبة دراسات وتصميم مشروع السد العالي. وقد وقف منها على جدية استعدادها للقيام ببناء السد. والجديد هنا هو أن هذه الشركات أعربت عن إمكانية بناء السد بتمويل ألمانى مائة في المائة ودون الحاجة إلى مساعدة البنك الدولي أو أطراف دولية أخرى وذلك في حالة تعاون حكومة ألمانيا الاتحادية مع هذه الشركات في تقديم قرض تمويل مشترك إلى الحكومة المصرية ..

ويضيف حسن إبراهيم بأنه شعر أيضًا بالتفاؤل للغاية نتيجة لمباحثاته مع رؤساء مجالس إدارات هذه الشركات، وتولد لديه الإحساس بأن السد – كما يريد عبد الناصر – سيبنى بالتكنولوجيا الغربية المتقدمة، حتى في حالة تراجع

القوى الغربية الكبرى عن تمويل المشروع. ولم يبق أمام حسن إبراهيم حتى تكلل مهمته بالنجاح إلا الحصول على موافقة الحكومة الألمانية نفسها، والتي كانت ضرورية لقيام هذه الشركات ببناء السد.. ولهذا الغرض عقد مبعوث عبد الناصر عدة لقاءات في بون مع المستشار الألماني أديناور من أجل إقناعه بأهمية المشروع للجانب المصري والألماني.

وخلال هذه اللقاءات ناقش حسن إبراهيم مع المستشار كافة الملابسات المحيطة بقضية بناء السد، وأوضح له المبررات التي دفعت مصر للتوجه إلى ألمانيا الاتحادية وطلب مساعدتها في إنجاز المشروع .. وقد دُهش أديناور في البداية من هذا التوجه المصري، حيث كان الاعتقاد السائد هو أن أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي ستبقى على التزامها بتقديم المال اللازم، وأن قرار التمويل من جانب هذه الجهات لا رجعة فيه. إلا أن المبعوث المصري قام بشرح الشكوك المصرية في جدية هذا الالتزام، وأطلع المستشار الألمانى على حقيقة مخاوف القيادة المصرية من احتمال تراجع القوى الغربية سابقة الذكر عن تمويل السد العالي، أو استخدام هذه القوى لقضية التمويل في الضغط على مصر، كما أطلعه على نتائج لقائه مع قيادات الشركات الألمانية الراغبة في تنفيذ المشروع مؤكدا له رغبة مصر في أن يبنى السد العالي بواسطة رأس المال والخبرة الألمانية على أن تسدد مصر تكاليف بناء السد خلال فترة زمنية يمكن الاتفاق عليها بين الجانبين.

كان المستشار هو المستمع أغلب الوقت تاركا لحسن إبراهيم مجال الحديث باستمرار.. وعندما جاء دوره ليقول كلمته النهائية والتي توقف عليها مصير المشروع، فوجئ المبعوث المصري في الجلسة الختامية باقتضاب حديث المستشار بشكل ملفت للنظر وكذلك بصراحته المتناهية. فقد رفض الدخول في تفاصيل تمويل المشروع من الجانب الألماني، ثم وصل إلى تحديد موقفه سريعا بأن أعلن أن ألمانيا الاتحادية لن تحل محل القوى الغربية الأخرى إذا سحبت تلك القوى تأييدها لمشروع السد العالي[٩] .

وبهذا الرد الجلي لأديناور انتهت مهمة حسن إبراهيم في ألمانيا عمليا

بالفشل، وعاد لمصر يقدم لعبد الناصر تقريرا مفصلا عن رحلته، انتهى فيه إلى أن تضامن حكومة ألمانيا الاتحادية التام مع موقف باقي القوى الغربية من مصر هو السبب الأول والوحيد لعدم نجاح مهمته حول مشروع بناء السد العالي. وأنه من قبيل المستحيل أن تشذ الحكومة الألمانية عن الخط الاستراتيجي الموحد للكتلة الغربية .. وخلص حسن إبراهيم في تقريره إلى أن رفض المستشار للعرض المصري ينذر باقتراب تخلي الغرب بالكامل عن المشروع، وإعلان سحب قرار التمويل من جانب أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي(١٠).

وبذلك يمكن لنا القطع بأن جمال عبد الناصر كانت لديه تقديرات سليمة من مصادره الموثوق بها تتلخص في أن الغرب سوف يسحب قرار تمويل السد العالي في وقت قريب بغض النظر عن كافة القناعات النظرية التي تسبق ذلك.

وتشير الوثائق المصرية الرسمية لهذه الفترة إلى أن المستشار الألماني أديناور قد أجرى مشاورات عاجلة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أثناء وجود المبعوث المصري حسن ابراهيم في بون لكي يستطلع موقف حكومات هذه الدول من إقدام ألمانيا الاتحادية على بناء السد العالي لمصر في حالة تراجع تلك الدول عن تمويل المشروع .. ومن هذه المشاورات علم أديناور برفض الحكومتين الأمريكية والبريطانية قيام ألمانيا الاتحادية ببناء السد كبديل عن تلك القوى. وذلك حتى تأخذ معاقبة الغرب لعبد الناصر شكلا جماعيا، لا تشذ عنه المانيا الاتحادية. ولذا جاء الرفض الألماني لطلب مصر حاسما وبدون تسويف، كما أبلغه أديناور لحسن إبراهيم في الاجتماع الأخير بينهما(١١).

وفي تصورنا، فإن القوى الغربية التي كانت من جانبها لها تقديراتها، قد استبعدت لجوء عبد الناصر بسهولة إلى الكتلة الشرقية في هذا المضمار لافتقار دول تلك الكتلة الشديد لتكنولوجيا البناء الحديثة، كما أنها كانت لا تتوقع أن يلجأ عبد الناصر إلى رد حاسم على سحب قرار التمويل بإجراء جرئ

مثل إعلان تأميم قناة السويس .. بل إن حساباتها بنيت على توقعات ثلاثة كان من المنتظر أن يطفوا أحدها على السطح نتيجة لعقابها الجماعي لعبد الناصر. فالتوقع الأول، هو أن ينشب انقسام داخلي في القيادة المصرية يضعف من قوة نفوذ جمال عبد الناصر على الساحة السياسية أو يبعده تماما عن هذه الساحة. والتوقع الثاني، هو أن يكون قرار سحب التمويل درسا قاسيا لعبد الناصر يعيده إلى التقوقع داخل الحدود المصرية، وانطوائه تحت عباءة الغرب وتوقفه عن مهاجمة مصالحه في العالم الثالث. والتوقع الثالث، هو إثارة عبد الناصر لدفعه للقيام برد فعل ما – لم يتصور أحد أن يكون هو تأميم قناة السويس – يبرر ضربه بالوسائل العسكرية المباشرة لإسقاطه من الحكم في مصر .. ويبدو هنا أن حدوث أي من هذه التوقعات كان ربما يعني عودة الغرب للإعلان عن استعداده مرة أخرى لتمويل مشروع السد العالي.

ومن تطور الأحداث التي أعقبت تخلي الغرب الجماعي عن تنفيذ مشروع السد العالي، يتبين أن تقديراته التي تتصف بالدقة في الغالب قد أخطأت تماما مع عبد الناصر، فلم يحدث الانقسام الداخلي، كما لم يتوقف عبد الناصر عن مواصلة الهجوم على الغرب، بل جاء رده على قرار سحب التمويل فوق مستوى كل التوقعات المنتظرة، الأمر الذي أربك الغرب إلى حد ما.

وفي تقديرنا، فإن الغرب لو أذن لألمانيا الاتحادية بالقيام نيابة عنه بتمويل وبناء السد العالي وإبلاغ ذلك للمبعوث المصري لأرضا ذلك جمال عبد الناصر كثيرا، ولما أعلن عن تأميم قناة السويس بهذا الشكل الدرامي الذي حدث في ٢٦ يوليو ١٩٥٦، وعلى أية حال جاء قرار تأميم القناة مفاجئا للغرب، وأصبح هذا القرار المبرر القوى المنتظر لاتخاذ الإجراءات العسكرية ضد عبد الناصر والانتقال إلى مرحلة الصدام العنيف معه.

ولقد اعترف أديناور في وقت متأخر في مذكراته بأن الغرب قد أخطأ التقدير مرتين عندما رفض تمويل مشروع السد العالي .. المرة الأولى عندما رفض السماح لألمانيا الاتحادية بالقيام بتلك المهمة الاقتصادية نيابة عنه للحد

من توغل النفوذ الروسي في مصر. والمرة الثانية عندما أتاح لعبد الناصر فرصة تاريخية نادرة لكي يتألق كبطل قومي مناهض لسياسة الغرب الاستعمارية، تلك السياسة التي بدت في نظر أغلب دول العالم إبان مسألة السد العالي في صورة من يعارض تطلعات الشعوب في النمو الاقتصادي بحجب الرأسمال اللازم لمشاريعها الكبرى(١٢).

كما أوضح لنا أديناور في نفس مذكراته أن وقوفه ضد رغبة الشركات الألمانية في بناء السد العالي كان من المرات القليلة جدا التي عارض فيها مصالح تلك الشركات، ونشاطها في الخارج. وأضاف أديناور أن بعض رجال هذه الشركات الصناعية اتصلوا به يرجونه تأييد المشروع ومساندتهم للفوز به، ولذلك كانت تراوده فكرة ترك الشركات الألمانية تتفق بمفردها وبعيدا عن الحكومة الألمانية مع مصر حول بناء السد العالي اعتمادا على ما تكفله روح الدستور الألماني، حيث يبيح لكافة الألمان والمجموعات الاقتصادية حرية الانتقال والعمل في الخارج دون تدخل أو رقابة من الحكومة الألمانية.. ولكن أديناور استخدم نفوذه القوى بين رجال الصناعة الألمانية لإبعاد هذه الشركات عن مشروع السد العالي، وقد اضطر في سبيل ذلك إلى ممارسة ضغوطه القوية حتى تمكن أخيرا من إقناع أصحاب ورؤساء مجالس إدارات الشركات الألمانية بعدم جدوى التجاوب مع مصر بخصوص السد العالي، وذلك تضامنا من ألمانيا الاتحادية مع الموقف الغربي الموحد من عبد الناصر(١٣).

وهنا يعتقد بعض المؤرخين الألمان في أن تضامن حكومة ألمانيا الاتحادية مع الموقف الغربي من مشروع السد العالي لم يصدر عن حرية تامة، بل أنه نابع من دولة تفتقر للإدارة المستقلة في تصريف شئونها الخارجية(١٤). وإذا كان الأمر كذلك، فإنه إذن تضامن اضطراري للحكومة الألمانية وتنفيذٌ لتوجيهات القوى الغربية العظمى، ويعكس بوضوح واقعا معينا عايشته المانيا الاتحادية لفترة من تاريخها المعاصر لم تتوفر لديها خلالها المقدرة الكاملة لنهج سياسة خارجية مستقلة. فما اعتبره أديناور خطأ فادحا للغرب تجاه مسألة السد العالي، لم يكن في وسعه هو نفسه أن يحيد عنه في حينه. وبسبب هذا

التضامن الإلزامي لألمانيا الاتحادية مع باقي القوى الغربية، وجدت حكومة ألمانيا الاتحادية نفسها في العديد من الأحيان في موقف لا تحسد عليه، كما كان يكلفها الكثير على صعيد السياسة الخارجية.

فهذا التضامن الذي كان ممكنا مع الغرب في مسألة تمويل السد العالي أصبح مع التطورات اللاحقة لأزمة السويس صعبا ومعقدا أمام الحكومة الألمانية .. فقد حملت الدعوة التي تلقتها الحكومة الألمانية في بداية أغسطس ١٩٥٦ للمشاركة في مؤتمر لندن حول قناة السويس الذي دعت إليه الدول الغربية العظمى عدة مخاوف لهذه الحكومة، ومن أهم هذه المخاوف :

أولا: أن يؤدي اشتراك ألمانيا الاتحادية في المؤتمر، الذي ينظر في أمر مستقبل قناة السويس إلى إغضاب الحكومة المصرية غضبا شديدا، قد يترتب عليه أن يكون الرد المصري هو إعلان الاعتراف بألمانيا الشرقية التي تسعى للحصول على هذا الاعتراف الدولي، في وقت تبذل فيه الحكومة الألمانية الاتحادية كل ما في وسعها للحد من مثل هذا الاعتراف الذي يتعارض مع مسألة الوحدة الألمانية[١٥].

ثانيا: خشت الحكومة الألمانية أن يفتح اشتراكها في بحث تدويل قناة السويس باب الحديث حول تدويل قناتها البحرية التي تربط بين بحر البلطيق وبحر الشمال المعروفة بقناة كيل Kiel، وهذا ما كانت تطالب به العديد من دول الكتلة الشرقية وخصوصا الاتحاد السوفيتي حتى تتاح له حرية الحركة البحرية في هذا المنفذ العام المؤدي إلى المياه الدافئة[١٦].

كما أصيبت الحكومة الألمانية من جراء دعوتها لمؤتمر لندن بخيبة الأمل..

أولا: كانت تلك الحكومة ترغب دائما في أن تعامل على أنها الوريث الشرعي والوحيد للرايخ الألماني، كما كانت تسعى دائما للحصول على تأييد حلفائها المستمر وبصور متعددة لها في ذلك الأمر، إلا أن مضمون الدعوة التي وجهت لها من قبل الحلفاء في المعسكر الغربي تجاهل هذه الرغبة، حيث دعيت إلى المؤتمر على أساس أنها احدى الدول المنتفعة بحريا بقناة السويس

فقط وليس كأحد الأعضاء الموقعين على معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ بخصوص القناة عندما كانت ألمانيا من أهم الدول العظمى في ذلك الوقت .. فلم تشر الدعوة من قريب أو بعيد إلى هذه الصفحة من ماضي ألمانيا مما كان سببا في شعور الحكومة الألمانية بالصدمة من قبل أصدقائها(١٧).

ثم ثانيا: تبين للحكومة الألمانية مع سير الأحداث أن حلفاءها يتجاهلونها كثيرا في المشاورات السرية الجارية فيما بينهم حول أزمة قناة السويس، ولاحظت أن هناك العديد من التدابير التي تتخذ دون اشراكها في الأمر. وتؤكد المصادر تعدد شكوى المسئولين الألمان من افتقارهم لمعلومات واضحة عما يدور في عواصم حلفائهم خلال أزمة السويس وعدم إطلاعهم على حقيقة الموقف في تلك العواصم(١٨).

وأمام المخاوف وخيبة الأمل التي أصابت ألمانيا الاتحادية مع بداية أزمة السويس، كان على حكومتها مع اشتداد الأزمة أن تبدل موقفها من التضامن بلا حدود والمطلق مع باقي القوى الغربية العظمى – والذي قد تنتج عنه عواقب وخيمة – إلى سياسة التضامن المحدود الأقل ضررا وبالقدر الذي تسمح به حرية الحركة .. وذلك بأن تسلك طريق مزدوج في وقت واحد. يسير اتجاه منه نحو تخفيف حدة تضامنها المعلن مع الغرب عند بحث مستقبل قناة السويس في مؤتمر لندن، وكذلك الإقلال من الحديث عن الموقف الغربي الموحد لتصل بعد ذلك نحو الاعتدال أو شبه الحياد بين أطراف الأزمة، ذلك الموقف الذي لا بد وأن يلقى استحسان الحكومة المصرية. أما الاتجاه الثاني من الطريق الذي كان على الحكومة الألمانية أن تسلكه فهو اتجاه تنقاد فيه للولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت طرفا غير مباشر في الأزمة، وفي نفس الوقت الدولة الكبرى في التحالف الغربي.

وكان من المفيد للحكومة الألمانية أن تستند في مواقفها على الموقف الأمريكي، وبذلك لا تتهم بالشذوذ عن الموقف الغربي الجماعي. فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تؤيد بحذر ملحوظ السياسة الإنجليزية والفرنسية أثناء معالجة تطورات أزمة السويس، ثم سرعان ما أعلنت المعارضة الصريحة

للأساليب العسكرية الفجة لتلك الدول مع مصر.. ومن هنا رأت الحكومة الألمانية في موقف الإدارة الأمريكية نموذجا طيبا تتوارى خلفه عند التحول لسياسة التضامن المحدود. وعند التطبيق العملي لتلك السياسة كان على ألمانيا الاتحادية أن تبذل جهودا ضخمة للحفاظ على شيء من توازنها أثناء المضي قدما على الطريق المزدوج الجديد.

وبالنسبة للاتجاه الأول: فقد ابتعدت الجهات الرسمية في ألمانيا الاتحادية عن نقد قرار تأميم قناة السويس كما امتنعت عن إصدار تصاريح قد تثير الحكومة المصرية. ثم أخذت ملامح الموقف الجديد تبرز عندما أعلن المتحدث الرسمي للحكومة الألمانية أن اشتراك بلاده في مؤتمر لندن يأتي فقط من رغبتها في الوصول إلى حل سلمى لأزمة قناة السويس وليس من منطلق مناصرة طرف على آخر، كما أن هذا المتحدث صرح بأن الحكومة الألمانية تعارض استخدام القوة في تسوية هذه الأزمة[١٩]. وكان هذا التصريح إشارة واضحة لرفض الحكومة الألمانية تأييد ما يحاك في لندن وباريس من استعدادات عسكرية للعدوان على مصر.. كما صدر بعد ذلك بعدة ايام بيان من وزارة الخارجية الألمانية يبرر قبولها الاشتراك في مؤتمر لندن على أساس مبدأ التعايش السلمى ونبذ العنف في حل المشاكل الدولية، وأكد البيان رغبة الحكومة الألمانية في الوصول إلى حل سلمى لأزمة السويس من خلال مبدأ التفاوض بين جميع الأطراف المعنية[٢٠].

ثم تبلورت ملامح سياسة الاعتدال الألمانية حيال مصر خلال أزمة السويس على النحو الآتي:

١ – اعترفت الحكومة الألمانية بحق مصر الكامل في ملكية قناة السويس كما تؤكده معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ التي كان الرايخ الألماني أحد الموقعين عليها.

٢ – تجاوبت الحكومة الألمانية مع رغبة مصر في الاستعانة ببعض المرشدين البحريين الألمان من ذوى الخبرة العاملين في قناة كيل الألمانية وذلك لمعاونة المرشدين المصريين في تسيير الملاحة البحرية في قناة السويس

عندما سُحِبَ المرشدون الإنجليز والفرنسيون من مصر من قبل حكوماتهم لإحراج الإدارة المصرية الجديدة لقناة السويس. فقد قامت السفارة المصرية في بون خلال شهر أغسطس ١٩٥٦ بالاتصال بإدارات الموانئ البحرية الألمانية وبعض المرشدين الألمان لبحث إمكانية استقدام البعض منهم للعمل في قناة السويس، ووجدت السفارة المصرية تجاوبا كبيرا من الجانب الألماني في هذا الصدد(٢١). إلا أن نشوب حرب السويس وإغلاق القناة أوقف وصول أغلب من تم التعاقد معهم من هؤلاء المرشدين..

٣ – شجبت الحكومة الألمانية العدوان الثلاثي منذ أن بدأ على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦. وبالرغم من أن ألمانيا الاتحادية لم تكن حتى ذلك الوقت عضوا في الأمم المتحدة فإنها أعلنت تأييدها التام لقرارات الهيئة الدولية التي أدانت العدوان على مصر. وقد طالب المتحدث الرسمي باسم الحكومة الألمانية في بيان صريح له بالوقف الفوري للعدوان المسلح على الأراضي المصرية وقناة السويس وانسحاب القوات المعتدية دون قيد أو شرط. كذلك عبرت الجماهير والأحزاب الألمانية بغض النظر عن انتماءاتها الفكرية عن استنكارها الواضح للعدوان. كما كان للمستشار الألماني أديناور موقفٌ فريدٌ من نوعه وغير منتظر، حيث أدان العدوان على مصر أمام الصحافة العالمية من العاصمة الفرنسية باريس. ففي الأيام الأولى من شهر نوفمبر ١٩٥٦ وصل المستشار الألماني إلى باريس للتباحث مع الحكومة الفرنسية حول تطورات الأزمة في الشرق الأوسط وخرج من الاجتماعات ليعلن رأيه بضرورة أن يقبل الفرنسيون والإنجليز فورا وقف إطلاق النار ومغادرة الأراضي المصرية في أسرع وقت(٢٢).

وبلغ استنكار الصحافة الألمانية للعدوان الثلاثي على مصر أن حملت إنجلترا وفرنسا مسئولية نجاح القوات السوفيتية في غزو المجر. حيث تزامن هذا الغزو السوفيتي للمجر مع العدوان البريطاني – الفرنسي – الإسرائيلي على الأراضي المصرية، ويرى الكثير من المراقبين أن انشغال الغرب الشديد بأزمة

السويس في تلك الأثناء ووقوع العدوان على مصر أتاح للسوفييت الفرصة المناسبة والتغطية الملائمة لتنفيذ قرار اجتياح الأراضي المجرية.. كما علقت الصحف والمجلات الألمانية بإسهاب واضح على تلك المظاهرات التي خرجت في بعض المدن الألمانية ومنها العاصمة بون تستنكر العدوان على كل من مصر والمجر في وقت واحد[٢٣]. ولا بد وأن الحكومة الألمانية نظرت إلى هذه الحملة الصحفية بارتياح بالغ؛ لأنها كانت تعكس وجهة نظرها في تطور الأحداث خلال تلك الفترة. وقد ذكر أديناور في مذكراته أن حكومته كانت ترى أن مسألة قناة السويس يمكن حلها بالطرق السلمية ودون الحاجة للمغامرة التي قامت بها إنجلترا وفرنسا مع إسرائيل في مصر[٢٤]..

٤ – أعلن متحدث باسم الحكومة الألمانية في ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦ بأن موقف حكومته من أزمة السويس ينطلق من الحياد التام بين الأطراف المتنازعة. وتلك إشارة واضحة تعني أن الحكومة الألمانية كانت لا تؤيد حلفاءها – إنجلترا وفرنسا – في عدوانهم المسلح على مصر. كما يفهم أيضا من هذا التصريح الأخير أن حكومة ألمانيا الاتحادية كانت غير مقتنعة بمبررات الهجوم الإسرائيلي على شبه جزيرة سيناء. وبناء على ما يعنيه هذا التصريح فقد شنت الصحافة اليهودية في ألمانيا هجوما عنيفا على الحكومة الألمانية لما اعتبرته تلك الصحافة موقفا سلبيا من هذه الحكومة تجاه إسرائيل أثناء حرب السويس[٢٥].

مما سبق، يتبين لنا أن الحكومة الألمانية استطاعت أن تلبس موقفها من أزمة السويس ثوب الحياد، ولكن علينا أن نقرر أنه إذا لم يترجم هذا الحياد إلى توازن دقيق بين أطراف الأزمة عند التطبيق العملي، فإنه يظل حيادا نظريا، الهدف منه تحقيق مآرب سياسية مؤقتة أو خداع أحد أطراف هذه الأزمة .. ونحن إذا دققنا في حقيقة الموقف الألماني من الناحية العملية، نجد أنه حاد عن التوازن بين أطراف أزمة السويس. فقد فشلت الحكومة الألمانية في الارتقاء بسياستها العملية إلى مستوى تصريحاتها العلنية، وتبين أنها لا تستطيع أن تغضب حلفاءها أكثر مما يحتمل، وأنه من غير المتصور أن يبلغ موقفها درجة

الحياد التام خلال تلك الأزمة. فهي أولا وأخيرا حليفة لإنجلترا وفرنسا، ولذلك كان على الحكومة الألمانية أن تنتهج سياسة التضامن المحدود مع حلفائها.

وهذا هو الاتجاه الثاني: وهو الذي سلكت فيه طريق الولايات المتحدة الأمريكية لضمان تغطية مواقفها السياسية.

وكانت لسياسة التضامن المحدود للحكومة الألمانية مع حلفائها عدة ملامح من أهمها:

١- أنها أيدت فكرة تدويل شركة قناة السويس التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اقترحتها على المجتمعين في مؤتمر لندن الأول في أواخر أغسطس ١٩٥٦. فقد تقدم وزير الخارجية الألماني فون برينتانو Von Brentano في كلمته أمام هذا المؤتمر بتصور حكومته لتنفيذ الفكرة الأمريكية. وذلك بتشكيل مجلس إدارة دولي لشركة قناة السويس يكون له السلطة العليا لإدارة الملاحة في القناة، على أن يمثل في هذا المجلس بجانب مصر كل من كبار المنتفعين والمساهمين.. ثم صرح برينتانو خارج المؤتمر بأن تدويل مجلس إدارة شركة قناة السويس هو أفضل وسيلة للخروج من الأزمة، داعيا مصر لسرعة الانضمام لجلسات المؤتمر حتى ينجح في حل الأزمة بالطرق السلمية واستبعاد المخاوف من استخدام القوة من جانب القوى المتضررة من تأميم قناة السويس(٢٦).

وكانت كل من بريطانيا وفرنسا في البداية قد عبرتا من جانبهما عن عدم ارتياحهما لفكرة تدويل شركة قناة السويس وذلك لتخوفهما من أن يسمح تنفيذ هذه الفكرة بدخول منافسين جدد لها في إدارة القناة، ولذا تمسكت بأن تلغي مصر قرار التأميم وأن يعود مجلس إدارة الشركة القديم لمباشرة مهام عمله كما كان عليه الحال قبل نشوب الأزمة وطبقا لحق امتياز القناة الموقع بين مصر والشركة .. إلا أن الحكومتين البريطانية والفرنسية تراجعتا عن موقفهما السابق وقبلتا أثناء مؤتمر لندن الأول تحت ضغط حلفائها الغربيين فكرة تدويل شركة قناة السويس(٢٧).

من جانب آخر، فلعل فون برينتانو بتصريحه السابق الذكر أراد أن ينبه

مصر إلى أن مؤتمر لندن حول قناة السويس هو الفرصة الأخيرة لنزع الفتيل المشتعل في الموقف.. كما أنه كان يلفت نظر الحكومة المصرية إلى أن قبولها لفكرة تدويل مجلس إدارة القناة سوف يردع القوى المتضررة من قرار التأميم عن التفكير في مهاجمة مصر ونشوب الحرب حول قناة السويس، كما أنه سوف يفوت الفرصة على القوى الأخرى المستفيدة من الأزمة .. إلا أن الحكومة المصرية كانت قد رفضت بشدة التراجع عن قرار تأميم القناة، كما امتنعت منذ البداية عن المشاركة في أعمال مؤتمر لندن واعتبرته تدخلا في الشئون الداخلية المصرية، ثم رفضت قبول فكرة تدويل مجلس إدارة القناة، لأنها تتناقض مع مبدأ السيادة المصرية التامة على قناة السويس. كما رفض جمال عبد الناصر كل ما من شأنه أن يؤثر من قريب أو بعيد على قرار التأميم الذي حقق شعبية جارفة له على امتداد العالم العربي.

٢ – شاركت الحكومة الألمانية حلفاءها في حملة الضغوط الاقتصادية على مصر، فقد أعلنت قبيل عقد مؤتمر لندن الثاني في ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ أنها سوف تنضم إلى أعضاء المؤتمر في حالة اتخاذ قرار بمعاقبة مصر اقتصاديا لرفضها قبول فكرة تدويل القناة، كما أنذرت بتحويل السفن الألمانية من قناة السويس إلى طريق رأس الرجاء الصالح إذا وصلت جهود المجتمعين في لندن إلى طريق مسدود.. وكان اقتراح الحصار الاقتصادي لمصر ومقاطعة القناة هو في الأصل اقتراحًا تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية إلى المؤتمر لإجبار مصر على قبول تدويل مجلس إدارة قناة السويس[٢٨].. كما أيدت الحكومة الألمانية تطبيق العقوبات الاقتصادية عندما أعيد مناقشة هذا الموضوع في مؤتمر لندن الثالث في الأول من أكتوبر ١٩٥٦، إلا أن جهود وزير خارجية الهند ودفاعه عن موقف مصر دفاعا مستميتا قد أضعف الحجج التي تبنتها الدول الغربية في تبرير إجراءات المقاطعة ضد مصر. ثم تلاحقت الأحداث وطغت أنباء وقوع العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر على كافة توصيات مؤتمرات لندن الثلاثة.

***

بالرغم من المواقف الألمانية السابقة، فقد لمست الحكومة المصرية جيدا ما طرأ على هذا الموقف من اعتدال محدود ورغبة في الحياد مع اشتعال أزمة السويس. وعلى الرغم من أن هذا الحياد لم يُترجم على أرض الواقع بوضوح لا لبس فيه، إلا أن الحكومة المصرية استحسنته كثيرا واعتبرته علامة مشجعة لتفهم الجانب الألمانى الغربى لمصالح الجانبين بشكل أفضل. وظنت الحكومة المصرية أنه يمكن الاستفادة من الموقف المعتدل للحكومة الألمانية الاتحادية في وقت تدفق التعويضات الألمانية لإسرائيل أثناء تلك الأزمة. كما أصبحت بون (العاصمة الألمانية الغربية) أهم مركز لنشاط الدبلوماسية المصرية في القارة الأوربية ومنفذًا لمخاطبة الرأي العام الغربى.

وقد تعددت وسائل السفارة المصرية ورجالها في بون في الوصول إلى الرأي العام الألماني والأوربي بين استخدام الصحافة الألمانية نفسها في الدفاع عن حق مصر في قناة السويس، وبين عقد الندوات واللقاءات وإصدار المنشورات الإعلامية للرد على الادعاءات الإنجليزية والفرنسية، الأمر الذي جعل بعض الصحف الألمانية تعلق على هذا النشاط الملموس للسفارة المصرية بقولها : "أن أحدا لا يستطيع أن يخفي تعاطف الكثير من الأوساط الألمانية مع جمال عبد الناصر، ومن ينكر ذلك عليه أن يرصد همة السفير المصري في بون"[٢٩].

وعلى سبيل المثال، سارع السفير المصري في بون لتخفيف حدة المخاوف التي انتابت البعض في أوربا بعد قرار تأميم قناة السويس بالإعلان المتكرر أمام الصحافة الألمانية عن التزام الحكومة المصرية بتعويض المساهمين في شركة القناة بشكل عادل وضمان حرية المرور في القناة أمام الملاحة العالمية، عدا سفن الدول التي في حالة حرب مع مصر[٣٠].. كما أصدرت السفارة المصرية في بون نشرة مطولة في ٣٠ من أغسطس ١٩٥٦ موجهة إلى الرأي العام الألماني تتضمن توضيحا لموقف مصر من مؤتمر لندن، وكذلك نقدا صريحا لمساندة الحكومة الألمانية للاقتراح الأمريكي بتدويل مجلس إدارة شركة قناة السويس[٣١].. ثم أصدرت السفارة بيانا في ٢٢ أكتوبر

تدعو فيه الحكومة الألمانية لعدم تأييد إجراءات المقاطعة الاقتصادية مع مصر التي دار حولها النقاش بين المشاركين في مؤتمر لندن، وطالب البيان الحكومة الألمانية بالحفاظ على الصداقة التاريخية بين مصر وألمانيا ومراعاة ما يكنه الشعب العربي من تقدير وإعجاب للشخصية الألمانية[٣٢].

ثم تصورت الحكومة المصرية كما سبقت الإشارة أنه يمكن استثمار الموقف المعتدل للحكومة الألمانية من حرب السويس، وذلك بحث تلك الحكومة على وقف العمل باتفاقية التعويضات لإسرائيل بعد اشتراك الأخيرة في العدوان الثلاثي على مصر. وقد بنى هذا التصور على أساس أن إدانة ألمانيا لقوى العدوان بما فيها إسرائيل قد تعني وقف الدعم الذي تتلقاه هذه الدولة من خلال التعويضات وذلك كعقاب لها عما اقترفته من جرائم في حق الشعب المصري، وبان الحكومة الألمانية أكثر من أي وقت مضى تتوفر لديها المبررات الكافية الآن لوقف تدفق هذه التعويضات عن إسرائيل وذلك في ظل هذا الجو العالمي المفعم بإدانة الدول المعتدية على مصر وفي ضوء ما تفكر فيه الحكومة المصرية من مطالبة قوى العدوان بتعويضات مناسبة للخسائر التي تسببها عدوانها على مصر..

ولكن يبدو أن الحكومة المصرية لم تأخذ تصورها هذا بالجدية المطلوبة منذ البداية ولم تذهب به إلى حد توقع تحقيقه فعلا، لذا لم يترجم هذا التصور إلى جهد مكثف بالشكل المطلوب تجاه الحكومة الألمانية .. بل جاءت جهود السفارة المصرية في بون في هذا المضمار هزيلة ولا تتناسب مع القضية المرجو إثارتها.

جرت محاولات إثارة قضية التعويضات الألمانية من جانب الحكومة المصرية أثناء حرب السويس عن طريق الاتصال الدبلوماسي تارة وعن طريق الإعداد لعرض المسألة قانونيا أمام المحاكم الألمانية تارة أخرى .. فبالنسبة للاتصال الدبلوماسي تقدم السفير المصري في بون بمذكرة وحيدة للحكومة المصرية في ٩ نوفمبر ١٩٥٦ إلى الخارجية الألمانية تدعو فيها حكومة ألمانيا إلى التوقف عن تقديم التعويضات إلى دولة إسرائيل التي هددت الأمن والسلم

العالمي واقترفت أعمالا وحشية ضد المدنيين المصريين، كما عددت المذكرة الجرائم التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية بالمقارنة بجرائم النازية، الأمر الذي يبرر طلب مصر الخاص بوقف كافة المساعدات الألمانية لإسرائيل بما فيها التعويضات(٣٣). ولقد قام السفراء العرب في بون بتعضيد المذكرة المصرية حيث طالب السفير السوري في بون باسم السفراء العرب في مؤتمر صحفي بأن تستجيب الحكومة الألمانية لما تقدمت به مصر وتوقف على الفور تلك التعويضات التي تستخدم في تعزيز سياسة إسرائيل العدوانية تجاه مصر وباقي الدول العربية(٣٤).. وكان رد الحكومة الألمانية على المذكرة المصرية والمؤتمر الصحفي للسفير السوري هو التجاهل التام، ثم علق أخيرا متحدث باسم الحكومة الألمانية على هذه القضية في ٢٢ نوفمبر بقوله : "إن حكومته لن توقف التعويضات عن إسرائيل لعدم اشتمال هذه التعويضات على معدات حربية تضر بالدول العربية"(٣٥) . كانت هذه العبارة المقتضبة هي الإشارة الوحيدة التي صدرت عن الحكومة الألمانية خلال هذه الفترة فيما تردد عن اتفاقية التعويضات من الجانب العربي.

وبعد هذه المحاولة الدبلوماسية لجأت الحكومة المصرية في أوائل ديسمبر ١٩٥٦ عن طريق قنصلها العام في فرانكفورت إلى أحد أشهر مكاتب الاستشارات القانونية، تلك المدينة بغرض رفع طلب أمام المحاكم الألمانية للحصول على حكم بالحجز على الأموال الإسرائيلية بما فيها أموال التعويضات بالبنوك الألمانية .. وفعلا أعد المحاميان بيتر جاست Peter Gast وفالتر بيرجمان Walter Bergemann بمكتب الاستشارات القانونية مذكرة قانونية تشمل الحجج والأسانيد المصرية لطلب الحجز على الأموال الإسرائيلية داخل ألمانيا(٣٦).

ويبدو أن هذه المحاولة القانونية جاءت في إطار تصور مصري عام أنذاك بإمكانية أن تذهب مصر إلى محكمة العدل الدولية للحصول على تعويض من الدول المعتدية عليها نظير الأضرار التي لحقت بأراضيها أثناء الحرب. وكانت محاولتها في ألمانيا ضد إسرائيل من المفترض أن تسير جنبا

إلى جنب مع المطلب المصري المزمع رفعه أمام محكمة العدل الدولية من ناحية، وكلاهما يعزز الآخر من ناحية أخرى.

تضمنت المذكرة القانونية التي أعدها مكتب الاستشارات في فرانكفورت الأسانيد الآتية:

١ – إدانة هيئة الأمم المتحدة للعدوان الإسرائيلي على مصر في قرارها الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ عن الجمعية العامة والذي اعتبر إسرائيل دولة معتدية بخرقها لخط وقف إطلاق النار مع مصر واحتلالها للأراضي المصرية منذ ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦.

٢ – حق كل دولة معتدى عليها في الحصول على التعويضات المناسبة من الدول المعتدية طبقا لمبادئ القانون الدولي، وكذلك ما يؤكده تفسير المادة ٢٥ من دستور جمهورية ألمانيا الاتحادية.

٣ – أهلية محكمة الدرجة الثانية الألمانية للنظر في القضية وإصدار قرار الحجز على الأموال الإسرائيلية بما فيها مخصصات التعويضات لوجود هذه الأموال داخل الأراضي الألمانية.

وقد قام القنصل المصري في فرانكفورت بإرسال هذه المذكرة القانونية فور استلامه لها إلى الإدارة القانونية بالخارجية المصرية بالقاهرة لأخذ الرأي فيما ينبغي عمله بعد ذلك[٣٧]. إلا أن وزارة الخارجية المصرية أوقفت هذه المساعي القانونية أيضا عند هذا الحد، حيث أرسلت إلى القنصلية المصرية في نهاية يناير ١٩٥٧ بوقف الاتصال مع مكتب الاستشارات القانونية وترك هذه المسألة لحين إشعار آخر[٣٨].

لقد حاولنا العثور على مذكرة الإدارة القانونية في الخارجية المصرية بين الكم الهائل غير المرتب لمحتويات أرشيف الخارجية، فى مخزنها بمجلس الوزراء، عن هذه الفترة، وذلك للوقوف على رأي هذه الإدارة في قضية الحجز على الأموال الإسرائيلية بالبنوك الألمانية، وفيما إذا كانت الإدارة القانونية ترى إمكانية السير قدما أو عدمه في تلك القضية، إلا أن محاولة البحث عن رأي الإدارة القانونية باءت بالفشل. وإن كنا نستشف من قرار وزارة الخارجية

المصرية بعدم مواصلة السعي لرفع القضية أمام المحاكم الألمانية كما أبلغته إلى قنصلها في فرانكفورت، أن الإدارة القانونية بشكل أو بآخر لم تؤيد الاستمرار فيها لعدم توافر حجج قانونية كافية .. أضف إلى ذلك أنه كان هناك العديد من الأسباب الأخرى التي أدت بالخارجية المصرية إلى هذا التراجع السريع. وأهم هذه الأسباب في رأينا:

١ – أن الحكومة المصرية أيقنت عدم جدوى هذه المحاولات من الناحية الواقعية، فالتحرك لتجميد اتفاقية التعويضات الألمانية كان قد فات أوانه منذ عام ١٩٥٢. ولا يكفي تصور النجاح لهذه المحاولات أن الحكومة الألمانية أدانت العدوان الثلاثي على الأراضي المصرية. بل إن تحقيق النجاح في هذه القضية كان يعتمد أولا وأخيرا على مصداقية أدانة الجانب الألماني لهذا العدوان واستعداده الجدى والعملي للقيام بشئ ضد الدول المعتدية. وهذه المصداقية كانت أمرا مشكوكا فيه، كما أن الجدية لم تتوفر بعد لدى الحومة الألمانية.. ولا بد وأن المسئولين المصريين قد وقفوا من خلال تطورات أزمة السويس على حقيقة أن اعتدال الموقف الألماني لا يعني المساس بالعلاقة الخاصة بين بون وتل أبيب بأية حال من الأحوال، والدليل على ذلك استمرار تدفق أموال التعويضات إلى إسرائيل بنفس قوة الدفع ودون أدنى تأثير بالعدوان الإسرائيلي على مصر، كما صرح بذلك رئيس بعثة المصالح الإسرائيلية في كولونيا بعد حصوله على تأكيدات قوية بهذا المعنى من الحكومة الألمانية[٣٩].

٢ – أن الحكومة المصرية في ظل اضطراب علاقتها بالغرب كانت حريصة أشد الحرص على تنمية علاقتها الاقتصادية والعلمية مع الجانب الألماني. وكما رأينا، فإن هذا النوع من الحرص المفرط كثيرا ما كان يجبر الحكومة المصرية على التراجع أمام الحكومة الألمانية فيما يتعلق بالقضايا الخلافية بين الجانبين. وفي هذه المرة أيضا لم يكن للحكومة المصرية الرغبة في تعكير صفو هذه العلاقات بسبب قضية التعويضات الألمانية مرة أخرى في تلك الظروف الحرجة. بل لعل الحكومة المصرية أرادت أن تجعل

من هذا الاعتدال النظري للموقف الألماني خلال أزمة السويس قوة دفع إيجابية للعلاقات المصرية الألمانية وعاملا مساعدا لهذه العلاقات على عبور أزمة السويس دون أن يلحقها أضرار. الأمر الذي تحقق بالفعل بعد الأزمة، حيث يلاحظ المراقبون نمو هذه العلاقات في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية باضطراد، مع تفهم كل طرف من أطراف العلاقة لتطلعات الطرف الآخر القومية بالرغم من اختلاف الرؤية السياسية بين قيادة الجانبين.

ففي المجال الاقتصادي، تم فور انتهاء الأزمة التخطيط المشترك بين الجانب المصري والألماني لإحلال كبرى الشركات الألمانية الغربية في العديد من مشاريع التنمية بمصر بعد منع الشركات الإنجليزية والفرنسية بقرار من الحكومة المصرية من مزاولة نشاطها في الأراضي المصرية في أعقاب أزمة السويس(٤٠).. وعلى سبيل المثال وليس الحصر تولت شركة ديماج دويز بورج Demag AG Duisburg بناء أفران مصانع الحديد والصلب في حلوان عام ١٩٥٧، وتعاقدت شركة كروب Krupp على بناء اثنين من أهم الكباري على النيل وشركة A.E.G على بناء محطة كهرباء جنوب القاهرة.. ثم هناك العديد من عقود التشييد والتصنيع الأخرى التي أُتُّفِقَ عليها في ديسمبر ١٩٥٦ للسنوات التالية والتي أشارت إليها العديد من الصحف الألمانية(٤١). وعلى صعيد التعاون الثقافي قامت مصر من جانبها بتحويل العديد من الدارسين المصريين بالجامعات الإنجليزية والفرنسية إلى الجامعات الألمانية، كما وُجِّهَت وضُوعِفَت أعداد البعثات العلمية المصرية إلى ألمانيا الغربية(٤٢).

الأضرار الجانبية للسد العالى

رغم الفوائد الهائلة للسد، إلا أن الأمر لم يخل من أضرار، حيث أدى السد العالي إلى تقليل خصوبة الأراضي الزراعية في مصر؛ لأنه حجز خلفه الطمي القادم من الهضبة الإثيوبية مع الفيضان، والذي كان يجدد خصوبة التربة كل عام، ما زاد من الاعتماد على الأسمدة ورفع تكلفة المحاصيل.

وأسفر بناء السد عن غرق مواقع أثرية لا تقدر بثمن، حسبما يقول موقع

ناشيونال جيوغرافيك. كما أدى إلى زيادة النحت المائي حول قواعد المنشآت النهرية. وتشير بعض التقديرات إلى أن كمية التبخر في مياه بحيرة ناصر خلف السد العالي كبيرة جدا، باعتبار أنها تعرض مساحة كبيرة من المياه للشمس في مناخ حار للغاية. وقبل تشييد السد كان تدفق الطمي إلى مصبات النهر في دمياط ورشيد بمثابة حائط صد لعمليات النحر والتآكل، التي تحدث بسبب المد والجزر، ويهدد توقفه بغرق الدلتا، وذلك إلى جانب عوامل أخرى تسهم في زيادة هذا الخطر، مثل الاحتباس الحراري وذوبان الجليد بالقطبين الشمالي والجنوبي.

المخاطر التى تواجه السد العالى حاليًا

فى تقديرنا، هناك احتمال قائم لانهيار سد النهضة الإثيوبي حتى ولو واحد في المليون، ولذا تجري الدولة المصرية استعداداتها وتتجهز لحماية السد العالي من أي مياه زائدة. وهناك قناة موجودة بالفعل قبل السد العالي تصل إلى منخفضات مفيض توشكى، لتصريف كميات المياه الزائدة عن بحيرة ناصر في العموم، وستكون جاهزة لاستيعاب المياه الزائدة حال حدوث انهيار لسد النهضة، وتحاول الحكومة توسيع مفيض توشكى وزيادة القدرة الاستيعابية للمفيض لحماية البلاد من أخطار الفيضانات، ولاحتمال انهيار سد النهضة الإثيوبى.

وتتحرك مصر في مسألة موارد المياه منذ سنوات قبل أزمة سد النهضة، وذلك من خلال العديد من المشروعات مثل تأهيل الترع والري الحديث وترشيد استخدام مياه الري وإعادة معالجة مياه الصرف الصحي.

ويرى البعض خطرًا آخر أضافه السد على الأمن القومي المصري، ألا وهو احتمال تعرضه لهجوم عسكري من أي عدو، وذلك في أوقات أزمات بعينها. فمن جانب إسرائيل بصفة خاصة تداولت وسائل إعلامها تهديدات إسرائيلية تجاه مصر بقصف السد فى حرب أكتوبر ١٩٧٣. وفي عام ٢٠١٣ نقلت صحف إثيوبية تهديدات من أديس أبابا بقصف السد العالي، إذا ما فكرت مصر في ضرب سد النهضة الإثيوبي الذي يسبب أزمة بين البلدين. ولذا تعمل

الحكومة المصرية بشكل متواصل على تقوية وسائل الدفاع الحربى عن السد.

نتائج الدراسة

تبين لنا من هذه الدراسة أن الألمان أولوا نهر النيل ومسألة تنظيم تدفق مياهها اهتماما واضحا منذ وقت مبكر، وذلك فى ضوء ما اقترحه الرحالة الألمان فى القرن التاسع عشر من أفكار مختلفة لضبط تدفق مياه النيل. كما أكدت الدراسة على أن حكومة ثورة ٢٣ وجدت فى مشروع السد العالى جنوب أسوان فرصة ذهبية لحل مشكلات مصر الاقتصادية، وتولت إحدى الشركات الألمانية الكبرى فى عام ١٩٥٤ وضع تصميم هندسى كامل لتشييد هذا السد العالى، وأبدت كبرى الدول الغربية استعدادها لتقديم قروض لتمويل بناء السد.

إلا أن سياسة الرئيس جمال عبد الناصر غير المتوافقة مع الغرب من ناحية، والتنافس بين الشرق والغرب إبان فترة الحرب الباردة من ناحية أخرى، أدى إلى تراجُع الغرب عن تقديم تمويل بناء السد العالى، كما حال دون أن يتولى الجانب الألمانى الغربى وحده عملية تشييد هذا السد، وذلك رغم أنف رغبة كل من الحكومة المصرية والشركات الألمانية.

وقد أظهرت الدراسة أن تأميم مصر لقناة السويس من أجل تمويل بناء السد العالى، وما تلى ذلك من قيام بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بعدوان ثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، كشف عن موقف ألمانى غربى يتفهم حاجة مصر لتأميم قناة السويس، وموقف ألمانى أكثر تقدمًا شجب على استيحاء العدوان الثلاثى على مصر. الأمر الذى ترتب عليه، بعد انقشاع غبار حرب السويس، تطورٌ إيجابيٌ للعلاقات المصرية الألمانية على مستويات عدة، كان فى مقدمتها التعاون والاقتصادي والثقافي.

من ناحية أخرى أوضحت الدراسة الآثار السلبية التى نتجت عن بناء السد العالى بدعم من الاتحاد السوفيتى [سابقا] منذ عام ١٩٥٨، كما ألقت الدراسة الضوء على المخاطر المستجدة والآنية على جسم السد العالى، سواء من جانب إسرائيل، أو من جانب سد النهضة الإثيوبى.

الهوامش:

(*) انظر هنا:

– وجيه عتيق، السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية الألمانية ١٩٥٢. ١٩٦٥، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٩.

(١) انظر هنا أيضا :

Der Orientreisende Ulrich Jasper Seetzen und die Wissenschaften, Detlef Haberland (Hg.), Oldenbuger Forschungen Neue Band 35 , Oldenburg - Deutschland 2017. S. 173 .

(٢) انظر مذكرات الأمير بوكلر.

Hermann von Pückler – Muskau, Aus Mehemed Alis Reich,Ägypten und der Sudan um 1840, Hallbergersche Verlagshandlung,Stuttgart 1844 .S 19.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٤٨٢.

وأنظر هنا أيضًا: وجيه عبد الصادق عتيق، مصر فى عيون الرحالة الألمان . عصر محمد على، دار سنابل الكتاب، القاهرة ٢٠٢٣.

(٤) انظر: محمد حسنين هيكل، خبايا السويس، القاهرة ١٩٦٧.

(٥) جريدة الزمان الألمانية . Die Zeit. Vom 16, 2. 1956

(٦) حديث خاص للسيد حسن إبراهيم مع الباحث بتاريخ ٦ يوليو ١٩٨٢ بالقاهرة.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) مذكرة رقم ١٩٦ بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٥٦ من السفير المصري بواشنطن إلى الرئيس جمال عبد الناصر، صورة المذكرة بمحفظة بعنوان "مراسلات واشنطن" بأرشيف الخارجية المصرية، بمقر مجلس الوزراء.

(12) Konrad Adenauer. Erinnerungen, Bd. II, Stuttgart 1996. S. 218.

مذكرات كونراد أديناور، مستشار ألمانيا الاتحادية السابق.

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) انظر :

Feldmann / Mueller H., Der Nahe Osten und der Westen in : Aussenpolitik, 10 / 1959.

فيلدمان وآخرون : دراسة بعنوان "الشرق الأوسط والغرب" في دورية السياسة الخارجية رقم ١٠ / ١٩٥٩.

(15) Die Tat, Zuerich, vom. 9. 8. 1956.

جريدة "الحقيقة السويسرية".

(16) Telegraf, Berlin (SPD). Vom 4. 8. 1956.

صحيفة "تليجراف" ببرلين.

(17) Die Tat, Zuerich, vom 9. 8. 1956.
(18) Der Spiegel, vom. 14. 11. 1956. S. 13.
(19) Frankfurter Neue Presse. Vom 4. 8. 1956.
(20) Bulletin, a. a. O. Nr. 146, S. 1417, vom. 8. 8. 1956

(م ٩ – السياسة الدولية)

(21) Generalanzeiger, Fuer Bonn und Umgegend. Vom 11. 9. 1956.

صحيفة " الإعلان " ببون.

(22) Der Spiegel. Vom 14. 11. 1956. S. 16.

(٢٣) المصدر السابق، ص ١٣. وانظر أيضا:

Stuttgarter Zeitung. Vom 6. 11. 1956.

جريدة "شتوتجارت".

(24) Adenauer., a. a. O., Bd. III, S. 222.
(25) Allgemeine Wochen Zeitung der Juden in Deutschland vom 23. 11. 1956.

دورية "جموع اليهود" الأسبوعية.

(26) Abendpost, Frankfurt, a. M., vom 30. 8. 1956.

جريدة "بريد المساء" فرانكفورت.

(٢٧) المصدر السابق..

(٢٨) Generalanzeiger, Fuer Bonn und Umgegend vom 11. 9. 1956.

(29) Stuttgarter Zeitung, vom 9. 8. 1956.

(٣٠) المصدر السابق.

(31) Generalanzeiger Fuer Bonn und Umgegend. Vom 31. 8. 1956.

(٣٢) نص بيان السفارة المصرية في بون بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦ باللغة الألمانية في صحيفة:.Stuttgarter Zeitung, vom 6. 11. 1956

(٣٣) مذكرة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٥٦ من الحكومة المصرية إلى الحكومة الألمانية. صورة المذكرة بمحفظة بعنوان "السفارة المصرية في بون ١٩٥٦" بأرشيف الخارجية المصرية.

(34) Allgemeine Wochenzeitung der Juden in Deutschland Duesseldrof. Vom 16. 11. 1956.

(٣٥) المصدر السابق.

(٣٦) تقرير رقم ١٢١ بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٥٦ من القنصل المصري العام في فرانكفورت إلى الخارجية المصرية بمحفظة بعنوان "السفارة المصرية في بون ١٩٥٦" بأرشيف الخارجية المصرية.

(٣٧) المصدر السابق، وملحق به نص المذكرة القانونية باللغة الألمانية.

(٣٨) المصدر السابق.

(39) Allgemeine Wochenzeitung der Juden in Deutschland., Duesseldorf. Vom 16. 11. 1956.

(40) Frankfuter Allgemeine. Vom 5. 12. 1956.

(41) Die Zeit, Hamburg. Vom 27 . 12 . 1956.

(42) Aachener Nachrichten vom 15. 12. 1956.

جريدة "أخبار آخن" الألمانية.

وانظر هنا أيضا:

Fritz Steppat in "Deutsch – arabische Beziehungen" a. a. O., S. 247 ff.